

شكرا السيد الرئيس؛

أود في البداية تثمين مبادرة منظمة الأغذية العالمية بعقد اجتماع وزاري حول أسعار المواد الغذائية، بالنظر الى أهمية هذا الموضوع بالنسبة لنا من عدة جوانب. فموريتانيا تتميز بأنها بلد صحراوي قدرته الزراعية ضعيفة (أقل من 0.5% من التراب الوطني صالحة للاستغلال الزراعي). والإنتاج الزراعي يغطي بالكاد 30% من الاحتياجات الوطنية في مواسم الحملات الزراعية الجيدة. واغلب المواد الاستهلاكية في البلد مستوردة وتتأثر بالتالي بالارتفاع في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية مما ينعكس مباشرة على أسعار السلع الغذائية في الأسواق المحلية في البلد. وقد كان لأزمة ارتفاع الأسعار في 2008 تأثير سلبي كبير على قدرة للأسر الأكثر فقرا على توفير الغذاء. ومنذ ذلك الحين لم تعود الأسعار إلى المستوى السابق قبل الأزمة، بل على العكس عرفت منذ يوليو 2010 زيادة جديدة في أسعار المواد الغذائية.

وفي مايو 2011 سجلت أسعار القمح المستورد زيادة بنسبة 85% مقارنة بمارس 2010 وهو ما انعكس على السوق الموريتانية بزيادة 40%. كما سجلت مواد استهلاكية مثل الزيت، الأرز والحليب ارتفاعا مماثلا. ونجم عن هذه الزيادات في الأسعار تدهور في وضعية الأمن الغذائي خصوصا بالنسبة للأسر الأكثر هشاشة. إن ضعف الإنتاج الزراعي وضعف الموارد المالية التي تملكها هذه الأسر للتموين من الأسواق هي من أسباب انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا.

ولمواجهة هذه الوضعية وضعت السلطات العمومية في سنوات 2008، 2011 و2012 برامج وطنية للتدخل الاستعجالي موجهة للتخفيف من وطأة أزمة ارتفاع أسعار المواد الأساسية على الطبقات الأكثر هشاشة من السكان. هذه الخطط الاستعجالية تم تنفيذها في الوسط الريفي وأيضا في الإحياء الهامشية في الوسط الحضري، حيث فتحت دكاكين لبيع المواد الغذائية بأسعار اجتماعية. كما تمت إقامة شبكة للمخازن الغذائية القروية في المناطق الريفية المهددة بانعدام الأمن الغذائي.

هذه الجهود المبذولة من طرف الحكومة كانت كلفتها كبيرة الشيء الذي كان من تداعياته انخفاض مستوى الموارد المالية التي كانت مرصودة للبنية التحتية الأساسية والتنمية. وكمثال، فقد استحوذ البرنامج الاستعجالي لعام 2012 على 10% من ميزانية الدولة. ومع ذلك فقد مكن البرنامج من إنقاذ آلاف الأشخاص من المجاعة وسوء التغذية.

من جهة أخرى، وضعت بلادنا إستراتيجية وطنية جديدة للأمن الغذائي، وأيضاً إستراتيجية للتنمية الزراعية للقطاع الريفي. وتمت ترجمة هذه الاستراتيجيات من خلال قرار من الحكومة بزيادة معتبرة للإنتاج الزراعي من خلال:

- استصلاح مساحات زراعية جديدة
- تمويل السوق بالمدخلات الزراعية
- دعم المزارعين (القرض الزراعي، البذور ومدخلات أخرى)
- جهود مكثفة الزراعة التقليدية
- محاربة أعداء الزراعة
- فك العزلة عن مناطق الإنتاج

وتعي الحكومة الموريتانية ضرورة إيجاد حل مستديم لظاهرة ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وهي تشجع كافة المبادرات الهادفة الى ضمان استقرار أسعار السلع الغذائية، فضلاً عن وضع برنامج خاص موجه للرفع من قدرة الطبقات الهشة من المواطنين على مقاومة الصدمات التي تمس الأمن الغذائي للبلدان ذات الدخل الضعيف والعجز الغذائي.

محمد ولد محمدو
مفوض الأمن الغذائي
موريتانيا
- ;